المـواطنــة والديـمقراطية في لـيـبـيـا: إعـادة بنـاء الدولة (الـــواقـــع والتـحديـات)

Citizenship and Democracy in Libya: Reconstructing Identity

(Reality and challenges)

إعـداد

الباحث: رمضان الأطرش

أستاذ جامعي في العلوم السياسية بجامعة غريان- ليبيا.

وباحث دكتوراه بكلية الدراسات العليا بجامعة نيو برونزويك – كندا.

المخلص:

تهدف هذه الدراسة في إطارها المقارن لتحديد العلاقة بين قيمتي المواطنة والديمقراطية وتحدياتهما لإعادة بناء الدولة في ليبيا. تنطلق فرضية الدراسة من إن المواطنة هي القيمة السياسية لبناء مجتمع ليبي قائم على الديمقراطية كوسيلة واستراتيجية للحكم. وهكذا من خلال المنهجين المقارن والوصفي تبين إن الديمقراطية هي وعي وثقافة وسلوك حضاري تراكمي ذاتي وموضوعي، والمواطنة هي هوية وحق واوجب وشراكة في صناعة الحاضر والمستقبل تحت سيادة القانون. واقعياً ليبيا دولة منهارة منذ تدخل الناتو عسكرياً وإسقاطه للنظام السابق. لقد تحول طابع الصراع بعد ذلك لصراعات قبلية وجهوية تبعاً للمصالح الفئوية. إن سوء الإدارة السياسية والاقتصادية وفسادها، وانعدام التداول السلمي للسلطة، وتداخل مصالح الدول الاقليمية والدولية في ليبيا أدى إلى إحباط لليبيين من الديمقراطية التي لم تجلب معها تغييراً جذرياً. إن المقاربة الواقعية لتحقيق المواطنة والديمقراطية في ليبيا تتطور في نمط قائم على الانتماء للقبيلة والجماعات المصلحية، والمطلوب أن تتطور في نمط يقوم على الانتماء للدولة – الوطنية. والنتيجة لا وجود للمواطنة ولا للديمقراطية بسبب انعدام الدولة. وبالطبع لن يتم ذلك بشكل فعال إلا باستعادة الطبقة الوسطى لدورها في الحياة الاقتصادية والسياسية.

الكلمات المفتاحية: المـواطنـة، الديـمقراطية، الدولة، لـيـبـيـا، الهويـة.

Abstract

This comparative study aims to determine the relationship between the values of citizenship and democracy and the obstacles they pose to reconstructing the Libyan state. The paper hypothesizes that citizenship is the political value of constructing a Libyan democracy. Thus, through comparative and historical approaches, democracy is a subjective and objective cumulative consciousness, culture, and civilized behaviour. Citizenship is an identity, a right, an obligation, and a partnership in forming the present and future under the rule of law. Libya crumbled after NATO overthrew the former regime. Factional interests shaped tribal and regional conflicts. Libyans are frustrated with democracy because it failed to produce dramatic change due to political and economic mismanagement and corruption, the lack of peaceful power transfer, and regional and international interests. Libya's realistic approach to citizenship and democracy is based on tribes and interest groups but must be based on belonging to the state – the nation. To sum up, no state means no citizenship or democracy. Therefore, the middle class must reclaim its economic and political power to do this.

Keywords: Citizenship, Democracy, State, Libya, Identity.

المـــقدمـــــة:

ليبيا بلد قديم تاريخياً لكنها دولة حديثة نسبياً، فبعد زهاء ما يقرب النصف قرن من الحكم الاستبدادي التسلطي، تظهر لنا دلالات أساسية يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد ماهية القيم السياسية في ليبيا ما بعد التغيير في 2011، وهو ما ينطبق على قيمتي المواطنة والديمقراطية، لإعادة بناء الهوية في الدولة الليبية المعاصرة وما يقابل هذا الواقع من تحديات. إن أهمية المواطنة والديمقراطية كقيم سياسية تتمثل في

الصراع بين القديم والجديد والتقليدي والعصري والحداثة والتراث، ولما كانت القيمة تتجاوز الواقع فإنها تخضع له خضوعاً لازماً، فهي راسخة في فكر الإنسان، وتسعى إلى تلبية أغراض العقل والإرادة، إنها نداء يطالب بقيام ما ينبغي أن يكون.

إن المواطنة وما تنتجه من الديمقراطية هما وسيلة لتحقيق العدالة التي هي غاية نطمح للوصول إليها كونها مفهوماً قيمياً، وحافزاً للسلوك الفردي والاجتماعي، فالديمقراطية تجربة إنسانية يتطلع إليها العقل البشري، وتنشدها الأخلاق لتحافظ على كرامة الإنسان.[1] وهكذا فالديمقراطية تأتي من ضرورة استيعاب الآخر، والاستماع له ومشاركته الرأي، كما تعمل على تحقيق التوزيع العادل للخيرات، والتحرر من اللامساواة، وتتجلى مبادئ الديمقراطية فيما يلي:[2] الإيمان والالتزام بأن الإنسان قيمة بذاته، وإنسانيته هي غاية كل سياسة. حرية التعبير، فالحرية قيمة أساسية، وشرط لاكتمال إنسانية الإنسان. القبول بالتنوع والتعدد. حكم الأغلبية. ضمان التكامل والارتقاء.

إشكالية الدراسة

تنطلق إشكالية الدراسة من تساؤل أساسي مفاده: ماهي المواطنة وأسسها وتحدياتها؟ وما علاقتها بمفهوم الديمقراطية وأسسها ومعوقاتها في ليبيا ما بعد التغيير الثوري في 2011؟ أما فرضية الدراسة فهي أن المواطنة هي القيمة الأساسية والسياسية لخلق مجتمع ليبي قائم على قيمة الديمقراطية كوسيلة واستراتيجية للحكم. وفي إطار مقارن بين مفهومي المواطنة والديمقراطية، سنحاول ملاحظة مدى انطباق الفرضية على الفكر والواقع، إننا لا نفترض نتيجة مسبقة، بقدر ما نحاول تحديد الهدف الذي تسعى الدراسة للتحقق منه.

أهمية الدراسة

أهمية هذه الدراسة تتضح من الأهمية الخاصة التي تتمتع بها قيمة المواطنة التي تعتبر أساس لبناء الديمقراطية، فطالما إن الديمقراطية تكمن في مشاركة المواطنين في صنع القرارات الحكومية والمشاركة السياسية، وطالما إن روح الديمقراطية تكمن في مقدرة المواطنين العاديين على محاسبة مسؤولي الحكومة على أعمالهم. فكيف يمكن حماية الديمقراطية بدون تحقيق وفهم المواطنة داخل المجتمع بشكل حقيقي وفعال؟ لذلك فالحديث عن المواطنة كمفهوم وكقيمة يجب أن يسبق الحديث عن الديمقراطية كمفهوم وكقيمة، لأن الديمقراطية لا يمكن ازدهارها في مجتمع ما، بدون فهم واضح وتطبيق عملي لمبدأ المواطنة

---

[1] إمام عبدالفتاح إمام، **مسيرة الديمقراطية..رؤية فلسفية**، مجلة عالم الفكر،العدد2 م22، الكويت: وزارة الإعلام، 1993، ص1.
[2] عصام نعمان، **أية ديمقراطية..أية وحدة**، بيروت: دار الطليعة، 1981، ص 18-19.

داخل هذا المجتمع، فكيف يمكن أن تكون هنالك ديمقراطية بدون مواطنين ومواطنة؟ وهكذا كان من الأهمية بمكان البحث عن العلاقة بين هذه القيم.

منهجية الدراسة

يتطلب عنوان الدراسة الاعتماد على المنهج المقارن والوصفي، إذ من خلالهما نستطيع تحليل ومعرفة مدى دور البُعد التاريخي النفسي في إعادة بناء الدولة بانتقالها من مرحلة الفوضى والحرب الأهلية إلى الدولة.

تقسيم الدراسة

إن الإجابة عن هذه الإشكالية تتطلب تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث مباحث ويتناول كل مبحث مطلبين. تدرس الورقة في المبحث الأول مفهومي كل من المواطنة والديمقراطية، أما في المبحث الثاني فنعرض لأسس المواطنة والديمقراطية في ليبيا، أما المبحث الثالث والأخير فنبحث في معوقات وتحديات المواطنة والديمقراطية وإعادة بناء الدولة والهوية في ليبيا.

المبحث الأول: مفهوم المواطنة والديمقراطية.

المواطنة هي العمود الفقري للديمقراطية في عالم اليوم، وعلى أساسها يمكن البدء بالعمل السياسي المفتوح لكل المواطنين. وهكذا يحصل على المواطنة تلقائيا كل من يولد على أرض الوطن أو من تمنح له من الدولة عن طريق الهجرة. فالمواطنة تتضمن نفس الحقوق والواجبات لكل المواطنين، دون أي تمييز عنصري، أو طائفي، أو جنسي، أو ديني، أو مهني، أو فكري، أو ثقافي، أو اجتماعي، أو حزبي، أو أي تمييز آخر يعطي للبعض ويقلل من حقوق الآخرين. أما الديمقراطية فقد جاءت لتجيب عن سؤال من يحكم؟ ونستخلص من هذا السؤال عنصرين أساسيين هما: وجود حاكم ومحكومين- فالحاكم هنا مواطن كغيره من المواطنين يخرج من بينهم ويحكم بناء على اختيارهم في ظل عملية ديمقراطية حقيقية.

المطلب الأول: مفهوم المواطنة.

إن مفهوم المواطنة الذي يتضمن المواطنين هو أساس العملية ولبنتها الأساسية، والسؤال هنا هل يولد الإنسان مواطناً؟ ومتى يصير الفرد مواطناً مستنيراً؟ فعلى الرغم من إن المواطنة لا تعتمد على مبادئ عامة ولا تحمل معناً واحداً ثابتاً متفقاً عليه، إلا أنها تحتوي على مبدأ أساسي وعنصر حيوي هو الانتماء الذي لا يمكن أن يتحقق بدون التربية المواطنية، فهي ضرورية لتحقيق مفهوم ومعنى المواطنة الحقيقية

وبدونها يبقى الفرد مواطناً تابعاً لا أكثر، فالمواطنة لا تعرف كجوهر بقدر ما تمارس على أرض الواقع فكيف لها أن تتحقق بدون فهم واضح لمعناها وما يترتب عليها، وبالتالي كيف لها أن تتحقق بدون التربية المواطنية؟[1]

إن مفهوم المواطنة يرمز إلى معاني الانتماء السياسي والحقوقي إلى الوطن أرضاً ومؤسسات دستورية وقانونية. ويجسد هذا المفهوم الروابط العميقة بين المواطن والوطن والدولة. فالمواطنة إحساس بالانتماء وشعور بالولاء للدولة والوطن، فالمواطنة ليست مجرد اكتساب لجنسية في وطن، إنها كيان متكامل من المشاعر والحقوق والواجبات والروابط الأخلاقية والإنسانية والقانونية بين الإنسان وبين الوطن بكيانه السياسي بمختلف مواطنيه.

تاريخياً وفي منتصف القرن التاسع عشر، بدأ مفهوم المواطنة يتحدد بالعلاقة بين الفرد والدولة، وبدلالة المساواة أمام القانون، والمشاركة في الحياة العامة. لقد أصبح مفهوم المواطنة نموذجاً مثالياً يأخذ فيه المواطن صورة الفرد الذي يعي انتماءه الاجتماعي والسياسي. فالوعي بالانتماء والمواطنة ضرورة مدنية، وهذا يعني أن الفرد لا يستطيع أن يشارك في الحياة العامة من غير هذا الوعي، ولا يمكن لمشاركته هذه أن تكون فاعلة ما لم يمتلك الوعي المطلوب بالانتماء والروابط التي تشده إلى المجتمع لأجل المصلحة العامة. لاحقا في القرن العشرين ظهر مفهوم المواطنة العصرية، فالمواطنة بالمعنى الشامل تعني قدرة الفرد على المشاركة المسؤولة في المهمات الجديدة للمواطنة، وهذا يعني أنه يتوجب على المواطن وفقاً لهذا المفهوم أن يتعلم كيف يبدع طرائق متجددة للحياة تمكنه من أن ينتظم في أنساقها، فالمسؤوليات الكبرى التي تتعلق بالكرامة والحرب والفقر والبطالة هي قضايا ديمقراطية مشتركة، بين جميع أفراد الأمة الذين يتحملون مسؤولية اتخاذ القرار فيها، وهذا هو المفهوم الواسع للمواطنة.[2]

وهكذا ينطوي مفهوم المواطنة على إيمان وقناعة راسخة من قبل المواطن، بأهمية وجود المعارضة السياسية الدائمة في المجتمع، وذلك من أجل تحقيق التوازن الديمقراطي فيه، هذا التوازن هو الذي يمنع النظام السياسي الحاكم من الاستبداد. وإذا كان ذلك كذلك فإن المواطنة بالمعنى المعاصر تعني تنمية أفق مشاركة الأفراد في الحياة المجتمعية والسياسية مشاركة حرة ومسؤولة، وذلك عبر الصيغ الديمقراطية الحديثة للمشاركة الحرة من: انتخابات وتصويت وحق الترشح. وتشمل هذه الممارسة الحرة الحق في الاعتراض، وفي ممارسة حرية الرأي والتعبير. كما أنه يحق للمواطن بصيغة مفهوم المواطنة، هذا أن

---

[1] ليث زيدان، **مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي**، الحوار المتمدن-العدد: 1932 - 2007، ص5.
[2] المرجع السابق، ص5.

يشارك في الجمعيات والمنتديات وتنظيمات المجتمع المدني، وأن يعبر بالأدوات التي يمتلكها عن رأيه وتطلعاته.

المطلب الثاني: مفهوم الديمقراطية.

إن الديمقراطية كما ظهرت في العديد من الأدبيات السياسية هي حكم الشعب للشعب، بمعنى مرحلة جديدة تظهر فيها تيارات سياسية واجتماعية متعددة قادرة على التعبير عن خصوصيتها السياسية والاجتماعية والثقافية مع تعددية في الأحزاب السياسية.لقد شهد التاريخ دلالات مختلفة لمفهوم الديمقراطية بداية من الفكر اليوناني الذي اعتبرها نظاماً يساوي بين الناس من خلال تعزيز مبدأي الحرية والمشاركة،[1] وقد اقتبس من أرسطو المفاهيم الأساسية للديمقراطية بأنها السبيل لتوفير أسباب السعادة والفضائل الاجتماعية.ومن الملاحظ إن أرسطو اعتبر إن الحرية الفردية هي ركيزة الديمقراطية، والحرية تعني هنا حق الاختيار.[2] إلا أن الديمقراطية في الفكر اليوناني القديم لم تحمل ذات المضامين التي ابتدعتها الإنسانية فيما بعد، حيث لم تكن سوى تجسيدا لحكم الدهماء من العامة.[3]

فما هي الديمقراطية؟ لقد لقى هذا التساؤل عدداً من التفسيرات المختلفة، بشكل عام تعتبر الديمقراطية نسقاً ينطوي على المنافسة الفعالة بين الأحزاب السياسية على مقاليد الحكم. ففي ظل الديمقراطية تكون هناك انتخابات منتظمة وحرة يشارك فيها كافة المواطنين، ويصاحب حقوق المشاركة الديمقراطية حقوق مدنية – كحرية التعبير والحوار، وحرية تشكيل والانضمام إلى الجماعات والروابط السياسية.[4]

كلاسيكياً تعرف الديمقراطية بأنها حكم الشعب لنفسه بنفسه، وهذا المفهوم لا يتسم بالوضوح والدقة، بل ينطوي على درجة كبيرة من الغموض. فالتعريف لا يحدد طبيعة هذه الممارسة وكيفياتها ولا يقطع في وجود تفسيرات متعددة. فقد يعني الأمر إن الشعب قد يعهد بمصيره إلى نظام سياسي معين، عبر حكومة ما يتم انتخابها وتجري محاسبتها من قبل ممثلي الشعب. ويمكن الحديث عن أشكال لا حصر لها من الممارسات السياسية التي تعبر عن مضمون الشعار المطروح: حكم الشعب نفسه بنفسه. فالديمقراطية تعني في جوهرها الاعتراف الرسمي للشعب بالنظام السياسي القائم، وهذا يعني أن شرعية المؤسسات مرهونة بحدود ما هو محدد لها من مشروعية سياسية ممنوحة من قبل الشعب. فالديمقراطية لا تتحدد بمجموع المؤسسات الدستورية، بل تتمثل أيضا في الروح الثقافية للمعاني الديمقراطية. والثقافة

---

[1] علي الدين هلال، **مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث**، من: سعد الدين إبراهيم وآخرون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين ثاني / نوفمبر 1984، ص 38

[2] إبراهيم حداد، **الديمقراطية عند العرب**، بيروت: دار الثقافة، 1960 ص 40-41.

[3] حسن الترابي، **الشورى والديمقراطية: إشكالات المصطلح والمفهوم**، من: حسن الترابي وآخرون، **الإسلاميون والمسألة السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين ثاني / نوفمبر 2003، ص12.

[4] أنتوني جيدنز، **عالم منفلت**، ترجمة محمد محيي الدين، القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، 2000، ص80.

الديمقراطية تتضمن قيم أخلاقية وفضائل سياسية محددة: الحرية في مواجهة الخضوع والامتثال، الإحساس بالمسؤولية، الإبداع في العمل بعيداً عن الروتين الصارم، احترام حقوق الآخرين والتعددية، ورفض كل أشكال التعصب الأعمى ضد الآخرين، والروح النقدية.[5]

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ماهي أواصر العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة؟ والإجابة في منتهى البساطة وهي أنه لا توجد هناك ديمقراطية من غير مواطنين أو مواطنة، فالممارسة الديمقراطية تحتاج إلى فاعلين ومشاركين وهؤلاء الفاعلين يمثلون المواطنين في المجتمع. وبالمقابل لا توجد مواطنة من غير ديمقراطية، لأن المواطنة تعني حقوق المواطن في الممارسة الديمقراطية الحرة للحياة السياسية والاجتماعية.* وهذا يعني أن المجتمعات الاستبدادية مجتمعات تخلو من دلالة المواطنة والمواطن، وتترك هذه الدلالة لمفهوم الراعي والرعية. فأفراد المجتمع في مجتمع ديكتاتوري هم راعي ورعية، وأحوالهم في جوهرها لا تختلف عن أحوال العبيد في ظل الأنظمة السياسية القديمة.

المبحث الثاني: أسس المواطنة والديمقراطية في ليبيا.

إن غياب الديمقراطية عن الحياة السياسية والاجتماعية في ليبيا، يشكل المشكلة الكبرى لبناء الدولة المنهارة، وتكمن المشكلة الأساسية في عدم تقدم البنية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية. لقد أدى غياب الديمقراطية إلى إضعاف دور المواطن وتقليص المشاركة الحقيقية في العملية الإنمائية وضعف الإنجازات التنموية الحقيقية، إذ إن التقدم الشامل لا يمكن تحقيقه واستمراره في ظل غياب الإصلاح الاجتماعي والثقافي والسياسي، والاستناد إلى قاعدة ديمقراطية أوسع وتمتع فعال بالحريات السياسية والفكرية. من أجل ذلك، يجب أن توضع المواطنة والديمقراطية على رأس أولويات التأهيل والإصلاح في ليبيا اليوم، فنجاح التغيير يتطلب معادلات جديدة، تؤسس لعدداً من المفاهيم والقيم وتحدد سماتها ومهماتها على نحو واضح. ومن هذه المفاهيم والآليات، المواطنة والديمقراطية، ولابد من خلق لغة حوار سياسية وطنية حديثة وفعالة.

المطلب الأول: أسس المواطنة.

إن مفهوم المواطنة ينطوي على جملة من الحقوق الممنوحة للأفراد وواجبات مفروضة عليهم، وطالما أن المعنى الحقيقي للمواطنة يعتمد على انتماء الفرد وولائه لوطنه، تكون المواطنة في مواجهة تنظيم

---

[5] المرجع السابق، ص81.

* مفهوم المواطنة الحديثة يتضمن مفهوم المسؤولية، وهذا يعني أن المواطن بحكم مشاركته السياسية في مختلف أوجه الحياة الاجتماعية والسياسية، يكون مسؤولاً مسؤولية حقيقية عن كل الوضعيات الحادثة في المجتمع. وبالتالي فإن المشاركة السياسية يجب أن تأخذ مكانها، في سياق اجتماعي وسياسي محدد، وأن تراعي القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان بمختلف مستوياتها وتجلياتها.

علاقة على مستويين، المستوى الأول: العلاقة القائمة بين الأفراد والدولة، والمستوى الثاني: العلاقة القائمة بين الأفراد بعضهم ببعض. وهذا يجعل من المواطنة تقوم على أساسين جوهريين يتمثلان في الآتي:

أولا المشاركة في الحكم: يجب أن تكون هذه المشاركة من خلال العملية الديمقراطية التي تقوم على جملة من المعايير، تتمثل في المساهمة الفاعلة و التي تعطي الفرصة المناسبة لكل مواطن للتعبير والمشاركة السياسية بطرح الاسئلة، وتحديد المطالب و التعبير عن الأسباب التي دفعته إلى إقرار نتيجة معينة، أضافة إلى المساواة في الاقتراع في مرحلة اتخاذ القرارات، وأن يكون لكل مواطن الحق في اكتساب المعرفة، بشكل يمكنه من فهم الأمور المراد اتخاذ القرار بشأنها، وأن تتوفر لهم الفرصة لاتخاذ القرار عن طريق العملية الديمقراطية.[1] إن هذه المعايير هي التي تشكل العملية الديمقراطية، والتي من خلالها يستطيع المواطن المشاركة في الحكم، وبدون هذه المشاركة تصبح المواطنة شكلية لا أساس لها وغير مطبقة على أرض الواقع بشكل فعلي. وكنتيجة منطقية فإن المشاركة في الحكم يجب أن تكون من خلال العملية الديمقراطية، وهي تعني بالضرورة زوال حكم الفرد أو الأقلية،** والاعتراف بهيئة المواطنين على اعتبار إن الشعب هو مصدر السلطات وفق شرعية دستور ديمقراطي. وتتكون هيئة المواطنين التي يحق لها المشاركة في الحكم من كل الشعب الذين تنطبق عليهم الشروط القانونية للمشاركة في الحكم.

ولعل أحد أهم أسس المواطنة في ليبيا، الاهلية القانونية والعقلية والتي تعتبر شرط أساسي للمواطن المشارك في الحكم، فالأطفال غير مؤهلين لحكم أنفسهم أو مجتمعهم حتى يبلغوا السن القانوني الذي تقره الدولة – أي الاهلية القانونية – وهذا السن يختلف من دولة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر، فقديماً في زمن اثينا كان السن يتجاوز الثلاثين من العمر، وفي دول أخرى العمر المطلوب يجب أن يتعدى الثامنة عشر، وفي البعض الاخر الحادية والعشرون، وكذلك لا يعتبر المواطن الذي يثبت أنه مصاب بتخلف عقلي من ضمن هيئة المواطنين التي تشارك في الحكم، لأنه غير مؤهل من الناحية العقلية والادراكية لحكم نفسه أو مجتمعه، وكذلك المقيم المؤقت في الدولة مثل العامل والمسافر والسائح وغيره، لا يعتبر عضواً في هيئة المواطنين فهو غير ملزم بجميع الواجبات المفروضة على المواطنين، ولا يتمتع بكل الحقوق الممنوحة

---

[1] روبرت دال، **الديمقراطية ونقادها**، ترجمة نمير عباس مظفر. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 2005، ص 187.

** يري أرسطو أن حكم الأوليجاركية (الاقلية) تنتهي دائماً بحكم الطغيان وتصبح مشكلتها الرئيسية هي الاستئثار بالسلطة. وواقعيا هذا ما حصل في ليبيا بعد نهاية حكم الفرد وانهيار الدولة، نهبت الاقلية كل مصادر دخل الدولة وعجزت عن بنائها من جديد. للمزيد راجع: أرسطو، **السياسة**. ترجمة أحمد لطفي السيد. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

لهم وكما يقول روبرت دال: " لا بد لهيئات المواطنين (الديموس) من أن تشمل كافة البالغين من اعضاء التجمع باستثناء العابرين ومن يثبت انهم متخلفون عقلياً ".[1]

ثانيا المساواة بين جميع المواطنين: المساواة بين المواطنين واعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة أو الذين يقيمون بشكل دائم على أرضها وليس لهم وطن غيرها _ ولكنهم لا يتمتعون بجنسية الدولة _ مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية واجتماعية واقتصادية وبيئية متساوية، كل ذلك بدون الأخذ بعين الاعتبار الوضع الاجتماعي، أو المركز الاقتصادي أو العقيدة السياسية أو العرق أو الدين أو الجنس أو غيرها من الاعتبارات.[2]

إن تحقيق مفهوم المواطنة ومعناها في ليبيا مرتبط بشكل وثيق بالأساسين السابقين، فمن خلالهما يتحقق انتماء المواطن وولاؤه لوطنه وتفاعله الإيجابي مع مواطنيه، نتيجة القدرة على المشاركة الفعلية والشعور بالإنصاف والروح الوطنية لديه عند أداء واجباته في الدفاع عن الوطن، ودفع الضرائب وطاعة القوانين والأنظمة، ومما لا شك فيه أنه من الضروري أن يكون هذين الأساسين منصوص عليهما بشكل واضح لا يحتمل التأويل في دستور ديمقراطي، مرتكز على مبادئ ديمقراطية قائمة على أساس إن الشعب مصدر السلطات، و فرض أحكام القانون والمساواة أمامه، وعدم الجمع بين أي من السلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية في يد شخص أو جهة واحدة، وضمان الحقوق والحريات العامة دستورياً وقانونياً ومجتمعياً، من خلال تنمية قدرة الرأي العام، ومنظمات المجتمع المدني بالدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان، وتداول السلطة بشكل سلمي ودوري وفق انتخابات عامة حرة ونزيهة وتحت إشراف قضائي مستقل.

إن المواطنة تقوم على الانتماء للدولة – الوطنية، وعلى المساواة بين جميع المواطنين دون تمييز، مهما كانت مبرراته أو الأسس التي يقوم عليها- كالأصول العرقية، أو اللغة أو الطبقة أو الثقافة أو الجنس - فالمواطنة تفرض المساواة أمام القانون، وعدم التفرقة بين أبناء الأمة أو الدولة، بل وتفرض مستوى معيناً من التقارب بين فئات وعناصر المجتمع، من خلال ضمانات اجتماعية، أو إجراءات تكفل عدالة التوزيع، وتحد من الفجوة أو التفاوت الشديد بين الفئات أو الجماعات أو الشرائح المختلفة في المجتمع.[3]

وهكذا فإن مفهوم وأسس المواطنة في ليبيا يجب أن تقوم على وجود قطيعة حقيقية، بين الهوية المدنية والانتماء القبلي. فالمواطنة في دائرة هذا التصور تنطلق من مبادئ العالمية والاستقلال والمسؤولية، التي تؤسس لمفهوم ديمقراطية الحق والعدالة الإنسانية. فالهوية المدنية تقوم على مفاهيم مجردة ومبادئ عامة

---

[1] روبرت دال، **الديمقراطية ونقادها**، مرجع سبق ذكره، ص 222

[2] محمد الدجاني، منذر الدجاني، **المدخل الى النظام السياسي**، عمان: بالمينوبرس،1993، ص 266.

[3] كمال المنوفي، يوسف الصواني، **ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي** (تحرير)، بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2007، ص305.

للديمقراطية، وفي هذا الشأن تتقلص إلى صورة انتماء مدني عام خارج دائرة الانتماءات التقليدية* الطائفية أو القبلية أو أي صيغة انتمائية محددة المعالم. ويبقى الشرط الأساسي لهذه المواطنة هو وجود حالة ديمقراطية فعالة تمكن الفرد من التفاعل مع وطنية مؤسساتية، تتمثل في احترام القانون وتقدير الحقوق الإنسانية والخضوع لمتطلبات العدالة. ومع أهمية كل ما يقال في هذا السياق فإنه لا يمكن التقليل من أهمية الهوية الوطنية للمواطن، لأن هذه الهوية تكون راسخة في واقع الأمر فيما يتعلق بانتماء الإنسان إلى الدولة، أو إلى صيغ انتمائية ثقافية واجتماعية ذات طابع كلاسيكي (العرب، الأمازيغ، الطوارق). فالهوية القومية مهما كانت درجة توافقها مع مبدأ المواطنة الواسع، فإنها لا تستبعد توافقها مع معايير ثقافية عالمية أو ما بعد قومية. فالهوية أشبه ما تكون بكوكبة متحركة من الهويات الفرعية التي تتماهى في جوهرها مع صيغ ثقافية فرعية في دائرة الحياة الاجتماعية والثقافية العامة في المجتمع.

في ليبيا على سبيل المثال نجد عدة انتماءات في آن واحد، فالمواطن الليبي يكون ليبي (عربي، أمازيغي ومسلم وإفريقي) في آن واحد. وكذلك هو الحال في أغلب المجتمعات العربية الإسلامية حيث نجد صيغ متعددة من الانتماء يتميز بعضها بطابع الشمولية، بينما يتميز بعضها الآخر بطابع الخصوصية. فالهوية السياسية – مهما تكن صيغتها قومية أو ما بعد قومية أو محلية - لا يمكنها أن تهمل أهمية الانتماءات الاجتماعية الصغرى للفرد. ومهما تكن طبيعة هذه الانتماءات فإنه يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وأن تحظى بالأهمية. ولكنها مع أهميتها يجب ألا تشكل عقبة في تشكل الهوية الوطنية أو في بناء روح المواطنة عند الفرد ولاسيما في البلدان التي ما زالت فيها التنظيمات السياسية في طور التشكل والتكوين وليبيا ليست استثناء.*

إن الحديث عن المواطنة وأسسها في ليبيا يتطلب منا أن نتساءل عن أوضاع الدولة ما بعد الاستعمار والاستقلال. كيف تشكلت هذه الدولة وكيف تأصلت هويتها؟ كيف تستلهم القيم والتجربة الديمقراطية؟ وما هي الكيفيات التي تعتمدها ليبيا في استقدام التجربة الديمقراطية؟ كيف تقاوم المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية؟ وكيف تتعايش من أجل المحافظة على وجودها إزاء المؤسسات الحديثة؟ بالإضافة إلى الحقوق التي تثبت للإنسان بصفته إنسان كالحق في الحياة وفي سلامته الشخصية وعدم تعرضه للتعذيب والمعاملات الماسة بالكرامة الإنسانية، هناك حقوق تثبت للإنسان باعتباره مواطناً كحق المشاركة في الحكم والإدارة والترشيح والانتخاب. هذه الحقوق الأخيرة لا يجب أن ترتبط بغير صفة المواطن، حيث لا يجب أن يكون هناك لأي انتماء اجتماعي تأثير على مدى التمتع بها. وبالتالي فإن من الأولويات

*المواطنة في هذا المستوى ترتبط بوطن مجرد، ينفلت من قيود مجسدة ومحددة للوطن التقليدي وهي تجري على مبادئ وقيم وطنية مجردة غالباً.
*في دول العالم النامي نجد صيغ متعددة من الانتماءات ثقافية، عرقية، أثنية، فالهوية جانب أساسي في التفكير السياسي لأن الأنسان في العالم النامي يفكر على مستوى الهوية، في حين لا نجد ذلك في دول العالم المتقدم، لأن الأنسان يفكر على مستوى الكون.

إعادة بناء الخطاب السياسي والاجتماعي على حق المواطنة بحيث يتجاوز (دون أن يلغي) المرتكزات الاجتماعية الأخرى، بمنع توظيفها بشكل مباشر أو غير مباشر لأغراض سياسية، لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى وزن المواطنين سياسياً بموازين مختلفة لا تعتمد على الفكر ولا على المصلحة المشتركة. ومن صور التمرين على ذلك إلزام مصدر الخطاب أياً كان مجاله بعدم التميز بأي انتماء اجتماعي غير الانتماء للوطن وعدم تفريد المخاطبين وفقا لانتمائهم القبلية أو الجهوية.[1]

لقد قامت مقولة التعدد والتنوع في المجتمعات الديمقراطية العريقة على أساسين اثنين: المواطنة، والدولة القومية الواحدة التي تسيطر عن طريق التوافُق أو العقد الاجتماعي على مجتمعٍ متعدد الفئات الاجتماعية والسياسية، لكنه يتمتعُ بقدْرٍ كبيرٍ أو متوسطٍ من التماسُك، أو غياب المشاريع الانفصالية القوية. بيد إن ما يقرب من خمسة عقودٍ من الاستبداد في ليبيا ضربت فكرة المواطنة في الصميم، بسبب غياب مفاهيم الشرعية والقانون واستقلالية القضاء، وعلنية المجال السياسي وحريته. ولذلك فقد انكمش لدى المواطنين الليبيين الوعي بالحماية والضمان المتبادَلين بين المجال العام والمجال الخاص. إذ مع اختفاء المجال العام أو تضاؤله ما بقي غير المجال الخاص أو ما تحت السياسي، والذي يتصل بوسائل الأمان الأُسرية والقبلية، أو ما فوق السياسي، والذي يتصل بالعقائد والمثُل الدينية. ولهذا فإن المجتمع الليبي شهد حالة من التفتت لأن الدولة ضعيفة؛ ولأن الدولة تغولت على المجتمع. ونتيجة لذلك قامت علاقات مصلحية بين النظام السياسي القائم، وفئة اجتماعية أو أكثر، للسيطرة الأمنية والاقتصادية أُسرياً أو قبليا.

الحقوق الجوهرية للمواطنة الديمقراطية.

يترتب على المواطنة الديمقراطية ثلاثة أنواع رئيسية من الحقوق والحريات التي يجب أن يتمتع بها جميع مواطني الدولة دونما تمييز من أي نوع. [1] وهذه الحقوق هي:

- الحقوق المدنية: وهي مجموعة من الحقوق تتمثل في حق المواطن في الحياة، وعدم اخضاعه للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة، وعدم اجراء أية تجربة طبية أو علمية على أي مواطن دون رضاه، وعدم اخضاعه للعبودية وعدم اكراه أحد على السخرة ، والاعتراف بحرية كل مواطن طالما لا تخالف القوانين ولا تتعارض مع حرية الآخرين، وحق كل مواطن في الأمان على شخصه وعدم اعتقاله أو توقيفه تعسفاً، وحق كل مواطن في الملكية الخاصة، وحقه في حرية التنقل وحرية اختيار مكان اقامته داخل حدود الدولة ومغادرتها والعودة اليها، وحق كل مواطن في المساواة أمام

---

[1] الهادي بوحمرة، **أولوية فهم التغيير وضبط إطاره**، 2011/9/2، (www.libya-alyoum.com)

[1] محمد سليمان الدجاني، منذر سليمان الدجاني. **المدخل الى النظام السياسي**، مرجع سبق ذكره، ص 195.

القانون، وحقه في أن يعترف له بالشخصية القانونية، وعدم التدخل في خصوصية المواطن أو شؤون اسرته أو مراسلاته ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته، وحق كل مواطن في حماية القانون له، وحق التعاقد لكل مواطن في الدولة، وحق كل طفل في اكتساب جنسيته.

- الحقوق السياسية: وتتمثل هذه الحقوق بحق الانتخابات في السلطة التشريعية والسلطات المحلية والبلديات والترشيح، وحق كل مواطن بعضوية الاحزاب وتنظيم جمعيات مدنية ومحاولة التأثير على القرار السياسي وشكل اتخاذه من خلال الحصول على المعلومات ضمن القانون والحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة والحق في التجمع السلمي.

- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: وتتمثل الحقوق الاقتصادية أساساً بحق كل مواطن في العمل في ظروف منصفة، والحرية النقابية من حيث تكوين النقابات والانضمام إليها والحق في الإضراب، وتتمثل الحقوق الاجتماعية بحق كل مواطن بحد أدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتوفير الحماية الاجتماعية، والحق في الرعاية الصحية، والحق في التأمين الاجتماعي والحق في المسكن والحق في التنمية والحق في بيئة نظيفة والحق في توفير الخدمات لكل مواطن، وتتمثل الحقوق الثقافية بحق كل مواطن في التعليم والثقافة. [2]

وهكذا مما تقدم نلاحظ إن هناك جملة من الواجبات الملقاة على عاتق الدولة في ليبيا تتمثل: بحقوق المواطنين المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تمنح لهم من خلال مواطنتهم، وما يترتب على المواطنين من واجبات اتجاه دولتهم.

المطلب الثاني: أسس الديمقراطية.

لعل الأسس التي لا تقوم ديمقراطية حقيقية بدونها عديدة، إلا إن هذه الأسس لا تعدو مبادئ احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وضمان احترام الجماعات والتيارات والقوى السياسية المتعددة في المجتمع، والتوازن بينهما بما يسمح بقيام تعددية سياسية، تقوم على المنافسة في مناخ من الحرية والمشاركة، وحد أدنى من الشفافية وحرية انتقال المعلومات والتعبير والتنظيم. فالمشاركة السياسية تكون من خلال حرية الفرد، وحرية التنظيمات كالأحزاب والجماعات، وعلى أساس من احترام التنوع، وحق

[2] سعيد زيداني، **المواطنة الديمقراطية والعرب في إسرائيل**، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 1، العدد 3 (صيف 1990)، ص 46.

الاختلاف، وتوازن الأطراف الفاعلين: نخبة وجماهير، حاكم ومحكوم، مدينين وعسكريين، سلطات رسمية ومؤسسات مشاركة.[3]

إن السلوك الديمقراطي يظهر في كل مجالات العلاقات الإنسانية أبتدأ بالأسرة، فالحوار حول أمور تسيير شؤون البيت هي أول تجربة للديمقراطية، فبدونها تبدو الديمقراطية نفاق لأن السلطة الأبوية وحدها تتحول غالباً إلى تسلط. فالحوار المفتوح بين الزوجين يعطي للأبناء* درساً وممارسة سليمة، فمن خلال إشراكهم في الحوار مع احترامهم، ينمّي حرية كل فرد ويزيد من قدراته الخلاقة. كذلك الحال في المدرسة حيث يتعلم الطالب عن طريق أساتذة ديمقراطيين، التشبع بالقيم الديمقراطية وكيفية تطبيقها في الواقع. ونتيجة لذلك فعملية التحول نحو البناء الديمقراطي في ليبيا تستلزم توافر مجموعة من الأسس، ينبغي تفعيلها لكي تؤسس لثقافة سياسية ديمقراطية واعية، ومن هذه الأسس وجود فهم ووعي وإدراك للمجتمع السياسي، التركيبة المؤسساتية التي هدفها التوفيق بين حرية الأفراد والجماعات، وبين وحدة النشاط الاقتصادي والقواعد الاجتماعية، ووجود انسجام متكامل بين الثقافة والمؤسسات الديمقراطية، لأن العكس يحدث انتكاسات سلبية تهدد الديمقراطية والنظام الاجتماعي ككل. فالمؤسسات الديمقراطية هي بوتقة تقوم بوظائف متعددة من تمثيل وتأطير ودمج وتنمية وتنشئة إلخ.

إن الديمقراطية تعتمد على بناء ثقافة مدنية قوية، حيث لا يبنى المجتمع الديمقراطي من أعلى إلى أسفل فقط، بل البناء من أسفل إلى أعلى من خلال بناء ثقافة المجتمع المدني، حيث يطلق على الديمقراطية الفعالة بالمقعد ذي الثلاثة أرجل، فلابد أن يكون هناك توازن بين الحكومة والمجتمع المدني والاقتصاد.[1]

لقد كانت لليبيا تجربة ديمقراطية بين مطلع الخمسينات والستينيات من القرن العشرين، فبين عام 1952 وتاريخ الانقلاب العسكري {ثورة الفاتح من سبتمبر}* 1969، أجرت ليبيا أربع انتخابات نيابية لاختيار أعضاء مجلس النواب الاتحادي. وكان للمرأة الليبية حق الاقتراع عام 1963، واقترعت بعد ذلك مرتين في عامي 1964-1965. وكانت البلاد تتبع نظام الحزبين: حزب الاستقلال وحزب المؤتمر الطرابلسي، وكان الحزبان فاعلين ومتنافسين منذ أول انتخابات في البلاد في 1952. وكانت تلك التجربة وفق المعايير

---

[3] كمال المنوفي، يوسف الصواني، **الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 302.

* يتعلم الأطفال الانفتاح على الآخر ورفض التسلط ونبذ المتسلطين وتنمية عقولهم واستقلاليتهم ليبدعوا معا في جملة نشاطاتهم المشتركة.

[1] أنتوني جيدنز، **عالم منفلت**، مرجع سبق ذكره، ص 89 – 90.

* بحسب السياق التاريخي كان مدخل التغيير ثوري عسكري على نظام ملكي، ومع الطرح الايديولوجي للقذافي في الكتاب الأخضر عام 1977، أصبحت ثقافة المواطن الليبي مضادة الى تداول السلطة وتجريم الأحزاب السياسية، الذي كان يعتبر وفق مفهوم المواطنة السائد تحدي لعبقرية الحاكم (القائد الضرورة).

الانتخابية العربية، تجربة مميزة. فعلى سبيل المقارنة قدمت ليبيا من الانتخابات في بضع سنوات أكثر مما قدمت الجزائر في كامل عهد ما بعد الاستقلال.[2]

والملاحظ هنا إن الديمقراطية السياسية تبقى ناقصة بدون ديمقراطية اجتماعية، فالأولى تهتم بمصدر السيادة والسلطة وحقوق المواطن السياسية ومساهمته في الانتخابات، وتشكيل الأحزاب وإبداء الرأي ونشره. أما الثانية، والتي لها أولوية على الديمقراطية السياسية، فتهتم بتحسين أوضاع المواطن المادية، عن طريق مبدأ العدالة الاجتماعية من حيث توزيع خيرات البلد على كل المواطنين، لأن للمواطن حق شرعي بنصيب عادل منها. فالمساواة بين الأفراد في المجتمعات المنظمة تستند بشكل أساسي على هذه العدالة الاجتماعية، فأفراد الشعب المنبوذين والفقراء وعديمي الثقافة، لا يمكن أن يساهموا بشكل جدي في الحياة السياسية التي تتطلب معرفة بأمور الدولة، وتسييرها وأمور السلطة ومدخلاتها. إن أولويات هؤلاء الناس هي لقمة العيش وليست السياسة، فالحقوق الاجتماعية ضرورية لاعتبار الإنسان غاية في ذاته يجب احترامه ومساعدته على العيش الكريم. لأن هدف التنمية والتقدم في الدولة هو حرية المواطن ورفاهيته، فالديمقراطية الاجتماعية تسهل مشاركة المواطنين في العمل السياسي بشكل فعال، لأنها تسد حاجاتهم المادية وتعيد لهم اعتبارهم وكرامتهم وبهذا يصبح للديمقراطية بشطريها معناً واقعياً ومتكاملا. وفي حال تأخر الديمقراطية الاجتماعية يصبح من الضروري تحريك الديمقراطية السياسية، لأن أي توعية سياسية ولو كانت في حدود ضيقة، تساعد الناس على معرفة مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، فإشراك الناس في العمل السياسي يحرك كثيراً الطاقات الكامنة فيهم للمطالبة بمجتمع أكثر عدالة.[3]

وهكذا فالديمقراطية لها أبعاد اجتماعية عدا أبعادها السياسية، ففي المجتمع المدني بتنظيماته أو جمعياته التي يكونها الناس بعيداً عن السياسة في الدول حديثة العهد مع الديمقراطية، يولد توازناً بين قوة الدولة وقوة الأفراد، بين القانون في التشريع وبين حق الفرد في التفكير والتعبير الحر. ويخلق علاقات اجتماعية بين الأفراد بعيدة عن سلطة الدولة، تكون بمثابة صمام أمان ضد استبداد الدولة التي تسعى للشمولية والسيطرة على كافة نشاطات المجتمع. ولذلك فإن مبدأ المساواة بين المواطنين لا يتطلب أن تكون القوانين والقرارات التي تشكل النظام حقيقية وواقعية فحسب، بل يتطلب أن تؤسس هذه المساواة على منظومة من القيم الضرورية والأساسية لوجود المجتمع الحر، وهذا يعني أن الأمر يقتضي وجود اتفاق اجتماعي حول

---

[2] العربي صديقي، **إعادة التفكير في الدمقرطة العربية: انتخابات بدون ديمقراطية**، ترجمة محمد شيا، بيروت: مركز دارسات الوحدة العربية، 2010، ص 192

[3] نويل مبيض، **أسس وركائز وتطبيق الديمقراطية**، بلا: بلا، بلا، ص 2.

القيم الأساسية المطلوبة لهذا المجتمع، وعندما لا يوجد مثل هذا الاتفاق فإن الوضع السياسي والاجتماعي يكون حرجاً إلى حد كبير.*

إن التعددية السياسية قد أصبحت اليوم عقيدة سياسية راسخة في كل الدول، وهذه التعددية هي المرتكز الحيوي لكرامة الإنسان واحترام حقوقه في التعبير والمشاركة السياسية، ومع إن الأنظمة السياسية الدكتاتورية يعلنون عن أهميتها، فإنهم في الواقع يتنكرون لأي صيغة من صيغ التعدد السياسي، وهذا التنكر والرفض المبطن يفسر لنا غياب التعددية السياسية فعلياً وحضورها شكلياً. وفي ليبيا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار إن الديمقراطية لا يمكنها أن تبنى وتحقق وجودها إلا من خلال بناء ثقافة ديمقراطية صبورة ركيزتها التعددية السياسية، فالديمقراطية رهان تغير العقلية التقليدية السائدة عند أغلب الفئات الاجتماعية وتشمل المثقفين والأميين والحكام، والمحكومين والعمال والفلاحين. فالديمقراطية قضية يجب أن نتعلمها أولا ونمارسها ثانيا وأن تكون خيارنا ثالثا.

إن الديمقراطية هي مثال ونموذج للحياة، فهي نظام من القيم، إنها تقتضي إرادة إنسانية فاعلة ومؤمنة بالقيم الديمقراطية. كما أنها تقتضي جهوداً إنسانية كبيرة وبذلاً وتضحيات عظيمة. فالديمقراطية تصبح من غير جدوى في نظر هؤلاء الذين لا يقبلون بالآخر. أيضا لا ديمقراطية دون مؤسسات شفافة تعمل تبعاً لمبدأ المساءلة في عملها، هذه الشفافية تظهر عن طريق سلسلة من المراجعات الدورية والثابتة مثل: التفتيش العام على نفقات الدولة من هيئة مستقلة عن الحكومة لها كل الحصانة الضرورية لعملها (ديوان المحاسبة)، هذه الهيئة تراقب وتراجع وتنتقد إنفاق الحكومة في كافة المجالات وترفع تقريراً سنوياً عن ذلك إلى البرلمان وتنشره للمواطنين، هذه الشفافية ضرورة في كافة مستويات الحكومة من الوزارات إلى دوائر المحافظات أو المقاطعات. كذلك من الضروري أن تأتي المراقبة من جهات متعددة لتوضيح سياسات الدولة، فالصحفيون والمثقفون والمختصون في الشؤون المطروحة للجدال لهم دور أساسي في النقد وتقديم أفضل الحلول. كذلك لكل مواطن الحق الشرعي في مراقبة الحكام بشكل دائم، واختيارهم بشكل دوري ونقد سياسات الحكومة ورفع مذكرات إلى الجهات المختصة، لأن الشعب هو صاحب السيادة.

وهكذا لكي تنجح الديمقراطية فهناك محددات يجب التركيز عليها ومنها: الوعي لكل ما تتضمنه عملية التحول الديمقراطي، وبيان إن الديمقراطية عملية مستمرة ومتطورة وليست نهائية، أيضا بيان إن

* الشعوب في النظم الاستبدادية، لا تشارك في صنع القرارات أو القوانين وليس لها أن تخضعها للرقابة، لأن الحكومات هي المعنية وحدها ببناء القوانين وإصدار التشريعات، والشعوب معنية إلى حدّ كبير بتنفيذها. وهكذا يغيب في هذا الواقع الأمن للمواطن وتتأكل شرعية النظام السياسي الحاكم.

الديمقراطية ثقافة وسلوك وليست تشريعات فقط، فلكي تكون لدينا ديمقراطية يجب أن تكون لدينا ثقافة ديمقراطية تحث على المشاركة السياسية، وتركز على الحقوق والواجبات، وتلتزم بالصالح العام. وإذا كانت الديمقراطية من حيث الممارسة الفعلية هي حكم الأغلبية وفرض إرادتها على دفة الحكم، فإن حقوق الإنسان هي الطرف الآخر في المساواة بين المواطنين والدفاع عن حقوق الأقليات التي لن تشارك في الحكم، فميثاق حقوق الإنسان يضع حدوداً لسيطرة الأغلبية التي قد تجنح إلى التسلط والاستبداد باسم شرعية الأغلبية الدستورية. فالديمقراطية هي أسلوب في الحكم وهي جزء من حقوق الإنسان وليست القيمة الأولى في هذه الحقوق، فالديمقراطية ليست غاية في ذاتها، بل هي وسيلة لتسيير دفة الحكم والعيش بسلام، فالغاية هي حياة وكرامة الإنسان وحرياته، والحرية هي ركيزة لكل نظام سياسي، فعلى الديمقراطية أن تخلق الحريات، مثل حرية الرأي والتعبير وحرية الفكر، والتعايش مع حرية الآخرين بأقل ما يمكن من الصراعات والتناقضات، فطريق الحرية متمم للديمقراطية وهو طريق شاق وصعب من الناحية التطبيقية لشعب لم يتيسر له السير فيه. طريق الحرية والديمقراطية في ليبيا هو أطول طريق بين نقطتين لأنه يحتاج إلى وقت وحوار وتنازلات للوصول إلى حلول مقبولة وعادلة لدولة المواطنة والديمقراطية.

المبحث الثالث: تحديات المواطنة ومعوقات الديمقراطية.

الديمقراطية هي المفهوم المتنازع عليه على نحو جوهري، إذ لم يكن هناك في أي وقت من الأوقات هذا العدد من الحكام الذين يزعمون أن أنظمتهم ديمقراطية، فعلى مدار معظم أجزاء الكرة الأرضية، الغاية القصوى الآن لأي نظام سياسي لكي يغدو شرعيا- أو مقبولاً على الأقل- إنما تقوم في نوع القبول الشعبي الذي يحظى به ويعبر عنه ظاهرياً في عملية الاقتراع الحر، لكن الديمقراطية في النهاية لا تقوم بالناخبين وإنما بالمواطنين.

المطلب الأول: تحديات المواطنة.

إن بناء مفهوم المواطنة في ليبيا، وتأصيله وعياً مرجعياً في عقل المواطن، لتعزيز الانتماء إلى الوطن ثقافياً وإنسانياً، هو ضرورة حياتية وحضارية تفرض نفسها في مختلف التكوينات الاجتماعية في ليبيا. ولا ريب في ذلك لأن مفهوم المواطنة يشكل واحداً من المفاهيم الأساسية للتقدم الإنساني القائم على التفاعل الحر بين الإنسان والوطن، بين الإنسان، وقيم الحرية والإخاء والتسامح. ويعول كثير من المفكرين والباحثين على أهمية بناء هذا المفهوم وتأصيله، لتحرير الوعي من أثقال الانتماءات التقليدية الضيقة التي تتمثل يقينا في الانتماءات الطائفية والقبلية والعشائرية الضيقة. فالتحولات الكبرى الضاغطة، التي تشهدها

المجتمعات الإنسانية في عصر العولمة، في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، تعمل على تفكيك المنظومات الأيديولوجية القديمة، وتفرض على الأنظمة السياسية المعاصرة إعادة النظر في أنساقها الثقافية من أجل استمرارها في الهيمنة والوجود. وبالرغم من أهمية هذا التحديد الشكلي لمفهوم المواطنة، يمكن القول بأن هذه الصيغة المتقدمة لمفهوم المواطنة ما تزال في الظل وعلى هامش الحياة المجتمعية والسياسية في ليبيا، لأن المواطنة هي نتاج لعملية تنمية اجتماعية مستمرة للحياة المدنية، والتي لم تتأسس في قلب المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي أحضان مؤسسات المجتمع السياسي الذي لم يتشكل في ليبيا بسبب الانهيار الكلي لمؤسسة الدولة بعد تدخل الناتو* بحجة حقوق الإنسان وحماية المدنيين.

إن الإشكالية المتعلقة بنشوء الدولة في ليبيا بعد الاستقلال كان بسبب تضليل كبير في مسألة المواطنة والانتماء، لذلك لم تتضح معالم مفهوم المواطنة في ليبيا، وليس غريباً إذا قلنا بأن مشاعر القلق والتوتر، وغياب الأمن الوطني، وتداعي المشاعر بالشرعية التي تمثلها الدولة، بقيت طاغية على أغلب الممارسات في الحياة الثقافية في ليبيا، ولذلك بقي الولاء مكرساً للوحدة الاجتماعية الجوهرية الصغرى، أي الولاء للقبيلة بوصفها كياناً اجتماعية أكثر رسوخاً وأهمية من الدولة التي فرضت كنتيجة لمرحلة الاستقلال. ولعل هذا الولاء للوحدة الاجتماعية (القبيلة) يؤدي وكما يري هنتنغتون إلى أنه في ظل الغياب التام للصراع الاجتماعي تصبح المؤسسات السياسية غير ضرورية، وفي ظل الغياب التام للانسجام الاجتماعي، تصبح مستحيلة لا تستطيع جماعتان لا ترى الواحدة منهما في الأخرى إلا عدواً رئيسياً لها، أن تكونا قاعدة لمتحد حتى تتغير تلك النظرة المتبادلة. لذلك لابد من وجود بعض الانسجام في المصالح بين الجماعات (القبائل) التي تؤلف المجتمع.[1] وهكذا فالتحدي الذي تواجهه المواطنة كمفهوم وكقيمة في ليبيا، هو ما يسميه هنتنغتون تحد هيمنة انعدام الثقة من ولاء الفرد للجماعات الصميمية والمألوفة، وهو ما يشعر الناس بالولاء لعشائرهم، وربما لقبائلهم، وهم قادرون على ذلك، لكنهم عاجزون عن موالاة مؤسسات سياسية على نطاق أوسع.[2]

إن المجتمع الديمقراطي مجتمع مفتوح، تعرض فيه الأفكار وتناقش علناً من المواطنين تحت حماية القانون، إن هذه الشفافية وعدم رهبة الحاكم هي عناصر حيوية في مجال الديمقراطية. فالإنسان المنفتح والمحاور والمدافع عن حقوقه لا يبقي لنفسه حصيلة أفكاره ومواقفه، بل يود نقلها إلى الآخرين لاقتناعه

*أصدر مجلس الأمن الدولي قرارين في الأزمة الليبية الأول: القرار 1970 الصادر بتاريخ 26 فبراير 2011؛ والثاني القرار 1973 الصادر بتاريخ 17 مارس2011. لقد مزج التدخل العسكري عام 2011 بين هدفين: الأول معلن وهو حماية المدنيين؛ والثاني خفيّ تمثل في إسقاط النظام السياسي لتحقيق مصالح سياسية. أنظر: علي بلعربي، **التدخل العسكري في ليبيا سنة 2011بين مبدأ مسؤولية الحماية ومنطق حماية المصالح القومية للدول الكبرى**. مجلة العلوم لاجتماعية والإنسانية، المجلد (22)، العدد (02)، (ديسمبر، 2021)، ص 365-368

[1] صموئيل هنتنغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، 1993، ص 18

[2] المرجع السابق، ص 41.

بما يفكر فيه وبما يفعله، وإذا دخلت هذه العقلية الانفتاحية في مجالات السياسة والإعلام والنشر والصحافة والفنون وغيرها، تكون هناك صحوة نوعية عند المواطنين يتجاوزون فيها حدود إمكانياتهم الضيقة لإيجاد حلول جماعية أفضل من الحلول "المنزلة" من أفكار الحاكم. وهكذا فالمواطنة الفعالة ضرورية من أجل بناء مستقبل الدولة، وبالتالي على المجتمع في ليبيا أن يسعي لتحقيق تطوراً تاريخياً في اتجاه بناء هذه المواطنة، وهي ما تتطلب جهوداً حثيثة من أجل التربية على خلق روح المواطنة، مع ملاحظة إن هذا المطلب التربوي لن يتحقق إلا عندما تهتم ليبيا بالتربية المؤسسة على ثقافة المواطنة والديمقراطية، وتؤكد على مضامين الإحساس بالمسؤولية في عمق هذه المواطنة وفي بنيتها ذاتها، وهذا يقتضي أيضا وبالضرورة العمل على تأصيل مبدأ المشاركة السياسية الفعالة في الحياة السياسية.

أيضا من تحديات المواطنة في ليبيا، إن المجتمع الليبي لا يمتلك ثقافة مغايرة عن ثقافة نظام الاستبداد، وبالتالي فالمجتمع يعاني من قصور قد لا يخرجه من أزماته، إذا لم تتحقق روح المواطنة، فقد حول النظام الشمولي الذي كان قائم المجتمع الليبي إلى جماعات لاحول لها ولا قوة حيث كرس النظام ثقافة الشمولية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً إلخ. وعموماً يمكن تلخيص أهم الأسباب وراء ضعف ثقافة المواطنة والديمقراطية في ليبيا بالآتي:

1- تغييب دور المفكرين الديمقراطيين في مركز القرار السياسي أو في مركز التأثير في أصحاب القرار، القادرين على بلورة رؤية أو مشروع يربط بين عالمية الفكرة الديمقراطية وعملية استثمارها محلياً، بما يواءم مع الخصوصية الاجتماعية والإسلامية لليبيا.

2- غياب ثقافة الديمقراطية، فالديمقراطية ليست مؤسسات ولكنها ثقافة أيضاً، وما يحدث في ليبيا* هو إن خلق المؤسسات الديمقراطية يجب لا يسبق نشر الفكر الديمقراطي مثلما ما حدث في الغرب حيث مهد فكر عصري النهضة والأنوار لتأسيس النظم الديمقراطية.

3- عملية الاستقطاب الدولي سياسياً وأيديولوجياً، أظهرت وكأن الديمقراطية هي خاصة غربية إمبريالية، وبالتالي نظر إليها كجزء من الثقافة الغربية الاستعمارية، وأن المطالبة بتطبيق الديمقراطية يدخل في باب الغزو الثقافي الغربي.

لقد أدت وضعية النشوء غير الطبيعي للدولة في ليبيا إلى غياب الشعور بالأمن** عند المواطن، فالدولة الحديثة المصممة على نموذج الدولة القومية في أوربا، تعاني صعوبة في الحصول على ثقة المواطن

*الثقافة الجماهيرية الغالبة التي هي أما أصولية أو ثورية انقلابية أو ثقافة خضوع وانقياد للحاكم، بمعنى آخر أن الديمقراطية مطلب نخبوي أكثر مما هو مطلب جماهيري.

واقتناعه بمشروعيتها السياسية، فهذه الدولة تواجه تبعة إرثين مختلفين يتمثل أحدهما: في التركة الثقيلة لكيانات اجتماعية تقليدية (القبيلة)، ويتمثل الثاني: في إرث ثقافي وسياسي غربي محمل بتراث ديمقراطي إنساني بالغ النضج والتعقيد، وهذه الوضعية دفعت الدولة إلى استخدام العنف والإسراف في التسلط من أجل ضمان الأمن، وذلك لأنها عاجزة في الأصل عن عقلنة هذا الواقع الذي يتفجر بتناقضاته الماثلة بين الجديد والقديم، بين الحديث والمتجدد، بين التقليدي والعصري، بين الدولة العصرية والتكوينات التقليدية للحياة المجتمعية، بين مفهوم المواطنة ومفهوم الرعية.

إن المواطنة اليوم هدفها تطوير تقاليد العلاقة بين المواطن والدولة، فالعلاقة التقليدية القائمة بين الدولة والمواطن تنطلق من مبدأ إن الدولة معنية بأن توفر الضمانات الأساسية لاحترام حقوق الإنسان وواجبات المواطن، وبالتالي فإن هذه الحقوق والواجبات مؤثرة في التكوين الأخلاقي للمواطن، وذلك من أجل أن يتميز المواطن، فالمواطن الجيد يقدر ويقيم وفقاً لقدرته على أداء واجباته ومعرفة حقوقه واحترام القانون الذي يحكم بلده والذي يؤثر المصلحة العامة على المصلحة الخاصة. وفي ضوء هذه الظروف الحضارية الجديدة، فإنه يجب أن نأخذ بعين الاعتبار العوامل الجديدة التي تميز المواطنة عن صيغتها التقليدية، فالمجتمع المدني يجب أن يكون مستقلا بذاته عن السلطة والدولة، وبالتالي فإن مؤسسات المجتمع المدني غالبا ما تكون حذرة وفي ريبة من السلطة والدولة، وذلك لأن الدولة لا تستطيع أن تفي بأغلب احتياجات المواطنين، ولذلك فإن هذه الجماعات تؤكد طابع الاستقلال الذاتي لحركتها ووجودها بعيداً عن سلطة الدولة وقوتها، وهذه الفعالية والنزعة نحو الاستقلال والتفرد تتم بوحي من الحياة الديمقراطية.

التحدي الهام أيضا للمواطنة في ليبيا هو التنبه للمسألة غاية في الأهمية وهي إن مجرد التمسك بالعلاقات المتشعبة بين القوي المختلفة وبين التيارات السياسية المختلفة "الليبرالي، أسلامي، اشتراكي" يؤدي لضرب المشترك الوطني،* وأي علاقة بين قوي اجتماعية أو تيارات سياسية مع أي دولة أجنبية أو إقليمية، قد تؤدي لتفكيك نسيج المجتمع الليبي وبالتالي ضرب قيمة المواطنة، لأن لكل دولة تفكير استراتيجي ينطلق من مصالحها، وهذا يحتم علي الليبيين أن لا تتقوي أي قوي اجتماعية أو تيار سياسي على الأخر بمساعدة أي دولة أجنبية كانت أما إقليمية "العراق أنموذجا علي ذلك".

** المواطن غالباً ما ينظر إليه بوصفه عدواً للدولة، والدولة هي العدو الأول للمواطن كما يراها المواطن نفسه، وهنا نجد انعدام الثقة بين المواطن والدولة، وعلى هذا الأساس فإن المواطن يعيش حالة توتر وقلق تتصف بالاستمرار والديمومة عندما يتعلق الأمر بالدولة وممارساتها القمعية.

* واقعياً هذا ما حدث فقد تم ضرب المشترك الوطني، وسقطت الدولة في دوامة الحرب الأهلية والصراع على مواردها، بسبب تقاطع مصالح الدول المتدخلة في الأزمة، والسبب بلا شك فساد وتخلف النخبة السياسية.

المطلب الثاني: معوقات الديمقراطية.

لعل أحد أهم معوقات استقرار النظام الديمقراطي هو أنه يجب أن تصاحبه مقومات ثقافية واجتماعية واقتصادية معينة، وهو ما يتعلق بضرورة وجود طبقة وسطى، تتوافر فيها الشروط الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، كعناصر رئيسية** في البناء الديمقراطي. [1] وهكذا إذا كانت نهاية الاستعمار لحظة تاريخية في المنطقة العربية، إلا إن ربيع الاستقلال في ليبيا كان ربيعاً مؤقتا سرعان ما انتهي بالتغيير العسكري في سبتمبر1969 حيث أصبحت ليبيا ما بعد التغيير هي الأبعد عن الدمقرطة، في حين أنها كانت بين أوائل ونهاية الخمسينات تمتلك مؤسسات ديمقراطية، لو استمرت كما يعتقد العربي صديقي لتمكنت من بعث عدوى الديمقراطية إلى أماكن آخرى في المنطقة العربية.[2]

إن عملية التحول الديمقراطي في النظم التسلطية، وفقاً لرؤية هنتنجون تنقسم لأربعة أنماط هي: التحول والتحول الإحلالي والإحلال والتدخل الأجنبي، وليبيا وفقاً لهذه الأنماط تقع في نمط الإحلال حيث أدت التعبئة الجماهيرية الواسعة ضد النظام ومن ثم عسكرة الثورة إلى أسقاط النظام التسلطي، إلا إن هذا النوع من التغيير قد لا يؤدي لقيام نظام ديمقراطي مستقر، وعلى العكس، فهناك احتمال لأن ينتكس النظام الجديد ويحل محله شكل جديد من النظم التسلطية[3]. وهكذا فعملية الإخضاع للاستبداد تستلزم بنى اجتماعية قابلة للخضوع قبل أي شيء آخر، فالديمقراطية ليست حكراً على أمة أو ثقافة أو مجتمع بعينه، ولكنها الصيغة الوحيدة المقبولة اليوم والقادرة على أن تضع الإنسان في رتبة المواطن وتحوله إلى إنسان سياسي،* أي مواطن حر ومسئول يحمل هوية سياسية تجمعه مع غيره من المواطنين.[1]

إن المواطنة تتمثل في قدرة الفرد على وعي القيم الديمقراطية والأخلاقية الأساسية، التي تجعله أكثر قدرة على اتخاذ خياراته الديمقراطية، وأكثر قدرة على الفعل في إطار إحساسه بالانتماء إلى كيان اجتماعي منظم ومحدد، وهي تعني المشاركة الفعالة في كل ما يتعلق بالشأن العام. وفيما يلي أهم التحديات التي تواجه الديمقراطية في ليبيا الدولة المنهارة:

**إن حق الانتخاب في الديمقراطية هو الوسيلة التي تمنح الشرعية السياسية للحاكم لإدارة الدولة، فحق المواطن في التصويت هو مساهمة ديمقراطية، والمهم إن يتجه إلى صناديق الاقتراع أكبر نسبة من المواطنين لاختيار من يمثلهم بوعي، لذلك نجاح الانتخابات يقوم على حسن انتخاب المواطن وفقا للبرامج السياسية التنافسية المعروضة.

(1) كمال المنوفي، يوسف الصواني، **الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 54-55.

(2) العربي صديقي، **إعادة التفكير في الدمقرطة العربية: انتخابات بدون ديمقراطية**، مرجع سبق ذكره، ص 226-227.

(3) كمال المنوفي، يوسف الصواني، **الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 88-89.

*وعندما تغيب الديمقراطية يغيب شعور الإنسان بإنسانيته السياسية، ومن ثم يعود إلى قيم التعصب الديني أو الطائفي أو القبلي، بحيث تتحول هذه القيم إلى أساس وسبب للنزاع والصراع.

(1) برهان غليون، **معوقات الديمقراطية في الوطن العربي**.https://www.aljazeera.net/2004/10/03

التحدي الأول: الذي يواجه الديمقراطية هو كيفية إقامة نظام سياسي تنافسي، من شأنه أن يُمكن المواطنين من الحصول على ما يريدون من الحكومة ويسمح لهم بحرية المنافسة بين جميع فئات الشعب في الدولة، ولتحقيق ذلك لابد من وجود منافسة حقيقية ونزيهة لجميع المناصب في الدولة، وأن تكون هذه المناصب مفتوحة لجميع المواهب الوطنية مهما كانت أصولهم أو مكانتهم الاجتماعية، وأن يكون الهدف النهائي هو إقامة نظام سياسي يسمح بمشاركة الجميع في العملية السياسية ويشجعهم على التنافس من خلال العملية الانتخابية الحرة.

التحدي الثاني: هو كيفية بناء مؤسسات سياسية ديمقراطية قوية ومستقلة، ومن الواضح إن ليبيا تفتقر إلى هذه المؤسسات السياسية، بما في ذلك المؤسسة العسكرية. إن تأسيس هذه المؤسسات سوف تمكن جميع المواطنين من ممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم الدستورية، وعندما تتحقق هذه المؤسسات سوف تتشكل نخب سياسية قوية ومستقلة تشارك بصورة بناءة في العملية السياسية. وفي هذا الصدد يقول صموئيل هنتنغتون: إن عملية بناء المؤسسات القوية هو أهم عنصر من عناصر التنمية السياسية في أي دولة، ويعرف هنتنغتون الطابع المؤسسي** على أنه أي عملية بواسطتها تستطيع المنظمات والاجراءات إكتساب القيم والمقدرة على التكيف والاستقلال الذاتي والاستقرار[2].

التحدي الثالث: هو كيفية حل أزمة القيادة السياسية وإيجاد قيادات بديلة قادرة ومؤهلة، إن كبار القادة هم الذين غالباً ما يذكرهم تاريخ الأمم، بمعنى أنه تاريخ الرجال الذين استجابوا للتحديات والمطالب التي واجهتهم وهم في مراكز السلطة والحكم. وبالتالي فإن عائق القيادة السياسية يجعل من عملية الانتقال من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي مستحيلة. ووجود القيادة السياسية المؤهلة ضرورة تتطلب ثلاث شروط جوهرية في الحاكم لكي يكون قائد، وهي: الشرعية والمساءلة والمصداقية***. إن وجود قيادة عادلة وفاعلة، سوف تمكن الدولة في ليبيا من الاستفادة من ثرواتها الطبيعية وكفاءتها البشرية ومقدراتها الاجتماعية والعسكرية.

التحدي الرابع: هو محاولة تجريد السياسة من النفوذ العسكري، ولسوء الحظ إن المؤسسة العسكرية هي المؤسسة غير الفعالة بعد 1969، والتي تم حلها وتدميرها فيما بعد 2011. وهكذا يمكن القول بأن أكبر تهديد للعملية الديمقراطية في ليبيا هي الجيش ودوره في السياسة، ولكي تتحقق العملية الديمقراطية، لابد

** إضفاء الطابع المؤسسي للدولة يستلزم وجود التمثيل السياسي في نظام ديمقراطي، والإشكالية هنا ليست في وجود أو عدم وجود التمثيل السياسي، بل في الكيفية التي يتم بها اختيار هؤلاء الممثلين، وكيف يمكن محاسبتهم عن أفعالهم؟ وكل هذا لا يمكن القيام به بدون وجود مؤسسات سياسية قوية وعصرية ترسخ وتعزز العملية الديمقراطية.

(2) صموئيل هنتنغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، مرجع سبق ذكره، ص 394

*** أي إن الحاكم جاء للسلطة عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، ويمكن مساءلته على كل ما فعل وما لم يفعل، وأن يخضع للقانون كغيره من المواطنين في الدولة.

من أبعاد العسكر عن السياسة، وأن يكون هناك آليات لتطبيق نظام الحكم في الدولة، وبناء مؤسسات مدنية قادرة على إدارة الدولة بدون التدخل العسكري في شؤونها. ويجب أن تكون عملية التدخل العسكري المباشر في العملية السياسية، هو الاستثناء وليس القاعدة في الدولة. والواقع أنه يمكن الحد من تدخل الجيش في السياسة بالعديد من الوسائل لعل من أهمها:

(1) العمل على تعزيز وتقوية دور المؤسسات السياسية والمدنية في المجتمع، فهذه الخطوة سوف تقلل من احتمالات التدخل العسكري في السياسة، والعسكريون مرحب به بوصفهم وسيلة مدنية لتخليص الدولة، عند وجود فساد منتشر في مؤسساتها، أو حال عدم مقدرة السياسيين في الدولة على التخلص من ذلك. وعليه فإن فشل المؤسسات السياسية القائمة في دولة ما، قد يدفع بالقيادة السياسية للاستعانة بالقوات المسلحة للقيام بدور خاص ومحدود تحت قيادة السلطة المدنية.

(2) زيادة مشروعية وسيطرة السلطات المدنية على الجيش، واحتمالية التدخل العسكري في الشؤون السياسية، قد تزداد عندما تتناقص أو تفقد السلطة المدنية شرعيتها السياسية في الدولة، وبالتالي تصبح إحتمالية تدخل الجيش متحققة، أي عندما تكون السلطة المدنية ضعيفة وفاسدة.

(3) منع الجيش دستورياً من أي تدخل في السياسة الداخلية، والحد من دوره في مجرد حماية الأمن الوطني ضد التهديدات الخارجية.

(4) ضرورة نقل جميع القواعد والثكنات العسكرية خارج المدن الرئيسية وبالأخص العاصمة، والحقيقة أنه لا توجد أي أسباب عقلانية وإستراتيجية، للسماح بوجود الثكنات العسكرية في داخل المدن الرئيسية، هذه الظاهرة لا توجد اليوم وبشكل لافت للنظر إلا في دول العالم المتخلف.

(5) منع تسيس الجيش وهذا يعني ببساطة أن السياسة يجب أن تكون خارج المؤسسة العسكرية وقوات الامن في الدولة، بمعنى إن ما يجب التأكيد عليه هنا أن الجنود والضباط لا ينبغي أن يكونوا حزبيين وأن يكونوا دائماً محايدين، وأن تكون مهمتهم الاساسية وهدفهم الرئيسي والوحيد هو حماية الدستور والدفاع على سيادة الوطن من العدو الخارجي.*

إن بعض عمليات التحول الديمقراطي والمراحل الانتقالية فيها، قد تحمل أحياناً في البلدان ذات المجتمعات المتعددة الهوية مخاطر الانقسام والنزاعات الأهلية، وضعف الدولة يمكن أن يؤدي إلى تدعيم الانتماءات الأولية العائلية والعشائرية والدينية، أي الانتماءات الأدنى من الانتماء للدولة. ولا شك إن هذه

*للمزيد حول تحديات الديمقراطية أنظر: كمال المنوفي، يوسف الصواني، الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 92 وما بعدها.

الانتماءات تؤثر سلباً على التطور الديمقراطي، لأنها ترتبط بثقافة غير ديمقراطية، تقوم على التعصب وليس على التسامح، والانغلاق لا الانفتاح، والجمود بدلاً من المرونة [1].إن الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات سياسية أو انتخابات أو تعددية حزبية، بل هي أيضاً تحولات عميقة في بنية المجتمع وفي الثقافة السياسية السائدة، وبالتالي فالديمقراطية هي عملية بناء وتأسيس تبدأ بالإنسان أولاً، وهذا يعني إن مقاربة الديمقراطية في بلد ما يجب ألا تقتصر على المظاهر الخارجية للمؤسسات السياسية، بل يجب أن تتضمن البنى العميقة للمجتمع وقواه الفاعلة الظاهرة والخفية للتعرف عما إذا كانت قد تمثل قيمه الديمقراطية أم لا.

إن الديمقراطية لا تصلح بدون شفافية وإن الشفافية لا تصلح بدون ديمقراطية، فالقضية الأساسية هنا هي قيم النزاهة ومحاربة الفساد، سيبدأ المجتمع الليبي تعلم الديمقراطية من بداياتها، فالطريق طويل لتخطي ثقافة الخوف والرضوخ الأعمى للسلطان. التحول الديمقراطي سيكون شاقاً وصعباً ويحتاج إلى عدة أجيال ليتكيف المواطنون مع الثقافة والسلوك الديمقراطي بعقلية منفتحة ونقدية، فالمسيرة طويلة وسوف تحمل غالباً الكثير من النكسات، بسبب المقاومة من العقليات الموروثة، ونكسات أخرى يمكن أن تأتي من التسرع في تطبيق كل أبعاد الديمقراطية بشكل آلي، دون تحضير منهجي وبعيد المدى، وغير مصاحب لمستوى التطور الثقافي والسياسي للمواطنين، تتطلب الديمقراطية ثقافة الإنجاز والعمل، وأيضا تتطلب وجود معارضة فاعلة وتنمية اقتصادية، فلا ديمقراطية دون صحافة حرة ومستقلة. الصحافة الحرة هي مدنية وليست حكومية في تكوينها، تعكس بمختلف اتجاهاتها وجهات نظر الناس وتفكيرهم وتوضح وتشرح مشاكله المجتمعية.

الخاتمة

هل يمكننا القول إن ما نعيشه اليوم يمثل إرهاصات ولادة المواطنة والديمقراطية في ليبيا؟ الليبيون اليوم أمام دولة ومجتمع منهارين، ولكن يعيدان إنتاج نفسيهم، بما يتلاءم ومعطيات العصر. في ليبيا اليوم ثمة فرصة كبيرة لبناء دولة حديثة، تضم جميع هويات وفئات المجتمع، حيث إن الديمقراطية هي المعيار السياسي للحكم، ولا يمكن تطبيق التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إلا في إطار الدولة القائمة على ثلاثة أسس: فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ورقابة المجتمع على سلطة الدولة، وخضوع الدولة نفسها للقوانين ومراقبة القوى السياسية فيها.

إن الديمقراطية هي وعي وثقافة وفعل وسلوك حضاري تراكمي ذاتي وموضوعي، والمواطنة هي هوية وحق واوجب وحضور وشراكة في صناعة حاضر ومستقبل الوطن، تحت سيادة القانون. إن العيش

[1] ياسر خالد الوائلي، **دور الدولة في بناء الديمقراطية والثقافة السياسية**، www.mcsr.net May 25, 2005

في نظام دولة منهارة، لا يعني بأن مشاكل قيام الدولة سوف تحل تلقائيا وبشكل سحري، بل قد تتحول الامور، غالباً في بداياتها، إلى صراعات طبقية أو قبلية تبعاً لمصالح أصحابها. ومن المحتمل أيضا، أن تؤدي بسبب سوء الإدارة السياسية والاقتصادية، وانعدام تداول السلطة وهو ما حدث، إلى إحباط الناس من الديمقراطية التي لم تجلب معها تغييراً جذرياً. لكن ثمار الديمقراطية لا تجنى على المدى القريب، فهي ثقافة تهذب الفكر والسلوك للعيش مع الآخرين واحترامهم، وتقبل بمبادئ تحول السلطة من فريق إلى آخر بشكل سلمي. وإذا كان ذلك كذلك، فمن حق المطالبين والساعين إلى دولة حقوق في ليبيا قوامها الديمقراطية، والتعددية، والحريات، بمعزل عن منطق القبيلة، والجهوية، والايديولوجية، أن يساهموا في التغيير وبناء الدولة. إن تقديم الافكار التنويرية، والمعرفية عبر الوسائل المتاحة من خلال الدراسات المعمقة، والمقالات الهادفة، والمنتديات الواعية، التي تهدف إلى رفع مستوى التفكير، والوعي السياسي، وتقديم مصلحة الوطن والمواطن على المصالح الحزبية والقبلية والجهوية. هو السبيل الوحيد لتبديد غيوم البلقنة والصوملة على البلاد، والانفلات من مطبات منطق دولة القبيلة، لكي ينعم الوطن رغم تنوعه الثقافي، بالأمن والاستقرار والازدهار، من خلال تكوين دولته القوية التي تسع وتحمي الجميع.

وأخير وليس أخر لكي تتحقق المواطنة والديمقراطية الفاعلة، لابد من التراكم المعرفي حول متطلباتهما، من مشاركة سياسية وحرية الرأي والأعلام والصحافة وحقوق الأنسان. فالديمقراطية فكر وسلوك، ثقافة وتنظيم سياسي واجتماعي، تتطور تبعاً لمفهوم الناس عنها، وتبعاً لسلوكهم الجماعي مع بعضهم البعض، فالديمقراطية عملية متواصلة تحتاج إلى وعي من المواطنين للحفاظ والدفاع عنها وتطويرها، وأول الطريق هو في تربية الأجيال الناشئة على القيم والسلوك الديمقراطي، فلا ضمانة تلقائية لبقاء الديمقراطية، فالتاريخ يظهر أنها يمكن أن تصعد وتهبط وتضمحل كأي قيمة إنسانية. الديمقراطية هي أفضل صيغة للحكم، لأنه نظام لشعب راشد أو لشعب يبغي الرشد والنضج، ويناضل ضد انهياره الأخلاقي في السياسة وضد حكم الوصاية عليه.

التوصيات:

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- توحيد الجيش: في ليبيا يعد أمرًا حيويًا لاستقرار البلاد وضمان الأمن والسلم الداخلي. ولتحقيق ذلك، يجب على الأطراف المتنازعة في ليبيا التوصل إلى اتفاق سياسي شامل يتضمن التزامًا قويًا بالتعاون والحوار لتحقيق وحدة الجيش بشكل نهائي.

- فرض الأمن واستقلال القضاء وسيادة القانون: يجب أن تكون هناك بيئة آمنة ومستقرة في ليبيا حتى يتمكن الناس من الاجتماع التعبير عن آرائهم والمشاركة في العملية الديمقراطية دون خوف من العنف أو القمع.
- حرية الإعلام: يجب أن يتمكن الناس من الوصول إلى المعلومات وتبادلها دون تدخل أو رقابة من الحكومة أو أي جهة أخرى. يجب أن تكون هناك حرية كاملة للصحافة ووسائل الإعلام لتغطية الأحداث بحيادية وشفافية.
- السلطة الحاكمة: يجب أن تنبثق السلطة عن الانتخابات التي تمثل ويشارك فيها جميع مكونات الشعب لبناء الدولة الديمقراطية.
- الشفافية والمساءلة: يجب أن تكون الحكومة والمسؤولون مسؤولين وشفافين في إدارة الشؤون العامة والتعامل مع المال العام. يجب أن يكون هناك نظام قوي للرقابة والمراقبة لمنع الفساد وضمان توزيع الموارد بطريقة عادلة.
- المشاركة المدنية: يجب على الدولة الليبية أن تتجاوز الولاءات القبلية وجعل الدستور عقداً اجتماعياً بين المواطنين، كل المواطنين وعلى قدم المساواة التامة فيما بينهم، بغض النظر عن توجهاتهم السياسية وانتماءاتهم القبلية.
- التعليم والتنشئة السياسية: يجب أن يتم توفير التعليم للجميع بحيث يكون الناس قادرين على فهم القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمشاركة بفاعلية في العملية الديمقراطية.
- احترام حقوق الإنسان: يجب أن يتم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية مثل حرية التعبير والتجمع إلخ.

قائمة المراجع:

أولا الكتب:

1. حداد، إبراهيم. الديمقراطية عند العرب، بيروت: دار الثقافة، 1960.
2. أرسطو، السياسة. ترجمة أحمد لطفي السيد. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
3. العربي، صديقي. إعادة التفكير في الدمقرطة العربية: انتخابات بدون ديمقراطية، ترجمة محمد شيا، بيروت: مركز دارسات الوحدة العربية، 2010.
4. الترابي، حسن. الشورى والديمقراطية: إشكالات المصطلح والمفهوم، من: حسن الترابي وآخرون، الإسلاميون والمسألة السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين ثاني / نوفمبر 2003.
5. الدجاني، محمد. الدجاني، منذر. المدخل الى النظام السياسي، عمان: بالمينوبرس، 1993.
6. المنوفي، كمال. الصواني، يوسف. ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي (تحرير)، بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2007.
7. جيدنز، أنتوني. عالم منفلت، ترجمة محمد محيي الدين، القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، 2000.
8. دال، روبرت. الديمقراطية ونقادها، ترجمة نمير عباس مظفر. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 2005.
9. هلال، علي الدين. مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث، من: سعد الدين إبراهيم وآخرون، أزمة الديمقراطية) في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين ثاني / نوفمبر 1984.
10. هنتنغتون، صموئيل. النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، 1993.
11. نعمان، عصام. أية ديمقراطية.. أية وحدة، بيروت: دار الطليعة، 1981
12. مبيض، نويل. أسس وركائز وتطبيق الديمقراطية، بلا: بلا، بلا.

ثانيا مقالات علمية:

1. عبد الفتاح إمام، إمام. مسيرة الديمقراطية ..رؤية فلسفية، مجلة عالم الفكر، العدد2 م22، الكويت: وزارة الإعلام، 1993.
2. زيداني، سعيد. المواطنة الديمقراطية والعرب في إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 1، العدد 3 (صيف 1990).
3. زيدان، ليث. مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي٠ الحوار المتمدن-العدد: 1932 - 2007.

ثالثا المواقع الإلكترونية:

1. بوحمرة، الهادي. أولوية فهم التغيير وضبط إطاره، 2011/9/2.

www.libya-alyoum.com.

2. غليون، برهان. معوقات الديمقراطية في الوطن العربي.

https://www.aljazeera.net/2004/10/03

3. خالد الوائلي، ياسر. دور الدولة في بناء الديمقراطية والثقافة السياسية.

www.mcsr.net May 25, 2005